الجدوى الاقتصادية لعمل المرأة وفق مفاهيم التنمية المستدامة من منضور اسلامي

أ. لعراف زاهية
جامعة المسيلة.

ملخص :
حاولنا في هذه الدراسة تناول واحد من أكثر المواضيع جدلا على الساحة الوطنية والعربية ، والمتعلق بتطبيق برامج التنمية المستدامة الغربية والتمكين في السياسات المنظمة لعمل المرأة ،وذلك من خلال التعرض لمفاهيم لطالما ظلت محببة السماع لدى الأذن المحلية من مثل: الجندر(النوع الإجتماعي) ، التمكين الاقتصادي ، ثم عرجنا إلى الدوافع الاقتصادية لعمل المرأة وواقع تطبيق برامج التنمية المستدامة والتمكين في الوطن العربي و الجزائر و آثارها ، ثم تناولنا الجدوى الاقتصادية لعمل المرأة ، ومشاركتها في التنمية من منظور إسلامي ، وخلصنا لجملة من النتائج أبرزها أن برامج التنمية المستدامة والتمكين الخاصة بالمرأة و المطبقة حاليا بالجزائر غير ناجعة و غير قادرة على تخفيف البطالة و حدة التفاوت في توزيع الدخول .
الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، العمالة النسائية، التمكين الاقتصادي،الجدوى الاقتصادية.

Summary :
In this study, we tried to address one of the most controversial issues in the national and Arab arena regarding the implementation of sustainable development programs in women's work policies through exposure to concepts that have always been popular in the local ear such as gender, economic empowerment, We also discussed the economic feasibility of women's work and their participation in development from an Islamic

perspective. We concluded with a number of results, most notably that development programs Sustainable development of women, which is currently being implemented in Algeria, is ineffective and is unable to alleviate unemployment and inequality in income distribution.

Keywords: sustainable development, women's employment, economic empowerment, economic feasibility.

مقدمة :

ترتبط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا وثيقا وجدليا بالتنمية الإنسانية ،التي تعتبر المحور الأساسي لكل تنمية شاملة ومستدامة ،ونظرا لتعقد مطالب الحياة نتيجة زيادة معدلات النمو السريع في مختلف المجالات ،وما خلفتها من تأثيرات نفسية وعقلية واجتماعية على كاهل الإنسان،الذي يحتاج إلى المزيد من القدرة على التوافق ومسايرة تلك الأحداث السريعة ، حتى أصبحت السمة الرئيسية لهذا العصر هي السرعة في التغيير والغلاء الفاحش والتكاليف في كل شيء،فبدلا من أن تسهل الحياة ويسعد فيها الإنسان فإن أعراض سوء التكيف والتصرف عقدت أمور الحياة وكثرت مطالبها ،مما جعل البعض يسعى بكل طاقاته لتحقيق أهدافه وطموحاته ، ومن هذه النقطة بدأت حركة خروج المرأة للعمل خارج البيت بصورة كبيرة في العالم الغربي بعد الثورة الصناعية،ومما زاد من تشغيل المرأة الحروب الكبيرة التي أدت إلى تجنيد الشباب و شغور المصانع والشركات وكذلك وسائل الإعلام التي روجت لعمل المرأة وعدته حرية وخروجا من عهود الجمود والتخلف والجزائر كباقي الدول العربية ظهرت فيها العديد من الاتجاهات بضرورة تطوير دور المرأة في المجتمع من ناحية ،وإشراكها في قوة العمل من أجل تفعيل دورها الاقتصادي في عملية التنمية من ناحية أخرى ،ولا شك في أن معدل تشغيل المرأة

زاد بوتيرة قوية في السنوات الأخيرة نتيجة أسباب عديدة لعل أهمها تطبيق البرامج الدولية في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة والتمكين ،والخاصة بالمرأة في هذا المجال ومع تسليمنا بالأهمية الاقتصادية لمشاركة المرأة في التنمية ،غير أنه ينبغي لنا الموازنة بين ما تتطلبه هذه التنمية في مقابل ما تتطلبه أولويات الأسرة من المرأة والتي هي في واقع الأمر أساس التنمية في مجملها.

1- الإشكالية :

ما جدوى تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة في الموازنة بين الدور الاقتصادي الريادي والدور الاجتماعي الأسري للنساء العاملات في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية :

-ما هي الدوافع الاقتصادية التي تكمن وراء الخروج المتزايد للمرأة إلى العمل ؟

-ما هو واقع تطبيق برامج التنمية المستدامة والتمكين على العمالة النسائية في الوطن العربي عموما والجزائر خصوصا؟

-كيف يمكن تفسير ضغط المنظمات الدولية والمنظمات الحقوقية المطالبة بحصول المرأة في الجزائر لحصص عمالة مماثلة للرجل في الوظائف على اختلافها بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتمكين المرأة ؟وكون ذلك هدفا وأولوية للبرامج والمشروعات الاقتصادية الممولة من قبل المنظمات الدولية والدول الغربية.

-ما هي علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة ببرامج الصحة الإنجابية الممولة من طرف هيئة الأمم المتحدة؟

-هل الإتجاه المتزايد لتوسيع العمالة النسائية في الجزائر وحصول النساء على حصص أكبر في السوق المحلي سينعكس على وضع المرأة الاقتصادي و الإجتماعي أم أنه سيأتي بنتائج عكسية؟

-ما هي آثار تطبيق برامج التنمية المستدامة على العمالة النسائية في الجزائر ؟

-ما جدوى المساهمة الاقتصادية للمرأة في التنمية ،وكيف تحقق نتائج إيجابية ؟
وللإجابة على الأسئلة السابقة قسمنا محاور هذه الدراسة كما يلي :
مقدمة تناولنا فيها مدخل تعريفي لعمل المرأة.
أولا : الدوافع الاقتصادية للخروج المتزايد للمرأة إلى سوق العمل .
ثانيا :الاطار المفاهيمي للجندر والتمكين الاقتصادي
ثالثا : واقع تطبيق برامج التنمية المستدامة الخاصة بالمرأة في العالم العربي.
رابعا : واقع تطبيق برامج التنمية المستدامة الخاصة بالمرأة في الجزائر.
خامسا :الجدوى الاقتصادية لعمل المرأة وفق مفاهيم التنمية المستدامة الغربية.
سادسا :كيفية مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي .
سابعا :ضوابط مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
وختمنا الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

2- **أهداف الموضوع** :-تبصير وتوعية المرأة بخطورة العمل خارج البيت وفقا لمفاهيم التنمية المستدامة الغربية وانعكاساته وآثاره على الاقتصاد والمجتمع .
-محاولة إلقاء الضوء على السياسات المنظمة لعمل المرأة في الجزائر ،والبحث في جدوى ذلك وإعطاء الحلول.

3- **أهمية الموضوع** :-الموضوع ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية تمس سوق العمل والأسرة من خلال التعرف على الأجندة غير المعلنة وراء الدفع المتنامي بالمرأة لسوق العمل وتحقيق التماثل التام بين الجنسين في ذلك،ويطرح حلول مثلى للظاهرة في ضوء شريعتنا الإسلامية.

أولا :الدوافع الاقتصادية للخروج المتزايد للمرأة إلى سوق العمل

ظهرت في السنوات الأخيرة بحوث عديدة حول موضوع خروج المرأة لميدان العمل ،وخاصة المرأة الأم ،وبعضها اهتم ببيان نتائجه وقبل ذكر هذه الأسباب أو الدوافع بإمكاننا ضبط مفهوم عمل المرأة كي تتضح الرؤية ،حيث يقصد بالعمل ما يعتبر منه يدويا أو بدنيا أو ذهنيا ،سواءا كان زراعيا أو تجاريا أو صناعيا ،مهنيا أو غير مهني طالما سمحت به طاقة المرأة ،وينبغي هنا التفرقة بين العمل المأجور والذي نحن بصدد الحديث عنه والذي تقوم به المرأة خارج بيتها ،والعمل داخل البيت بصفته الدور التقليدي والأصلي للمرأة والوظيفة التي خلقت من أجلها والمتمثل أساسا في تربية الأولاد والاعتناء بهم ،والعمل خارج البيت بالنسبة للمرأة كما تقول الكاتبة الفرنسية فرانسوا جيزو :"ضرورة وليس تسلية ،والعمل ليس علاجا لمرض ،وإنما ضرورة حياة أو الحياة نفسها"[1].

وهنا نلاحظ أنه تم ربط تعريف عمل المرأة بالضرورة الملحة ،ولا يمكن التقليل من أهمية الجانب المادي لخروج المرأة للعمل ،وخاصة إذا كانت لا تجد من يعولها أو تمر بظروف مزرية ، وليس العمل من أجل الترف وجمع الأموال ،أو التهرب من الأدوار التقليدية داخل الأسرة[2] ، وقد تبين من استفتاء" بيد جون 1952"الذي أجري على 3800 امرأة أن 70 % منهن يعملن من أجل مساعدة الأسرة[3].

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، علم إجتماع المرأة ، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ،1998، ص 96.

[2] كميليا عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، الجزء الأول ، نهضة مصر للطباعة، القاهرة،1990، ص88 .

[3] عباس محمود عوض ،علم النفس الإجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ، الإسكندرية، مصر ، بدون سنة نشر ، ص 374 .

وفي معرض الحديث عن الدوافع الاقتصادية لابد من أن نعرج على ذكر بعض الدوافع الأخرى التي تكاد تكون متصلة بالدوافع الاقتصادية وتؤثر عليها ومن هذه الدوافع نجد :

1-**دوافع اجتماعية ونفسية :** وهي دوافع نابعة من المجتمع الذي تعيش فيه المرأة أو من نفسيتها هي في حد ذاتها ومن أبرز هذه الدوافع :

-الابتعاد عن أحكام الشريعة الإسلامية التي تضبط حدود عمل المرأة خارج البيت،وبالتالي التمسك بالعمل ،وعدم تركه وحتى ولو لم يكن لغرض الاسترزاق المادي .

-التخلي عن عادات وتقاليد الأسرة الجزائرية المحافظة التي كانت تحكم المجتمع سابقا ،فكان خروج النساء بصفة متزايدة للعمل نتيجة تغيير المجتمع نظرته نحو المرأة الماكثة في البيت والانبهار بالمرأة العاملة حتى أصبحت موضة الزواج المعاصر.

-الاعتقاد بأن العمل المأجور خارج البيت هو أهم طريقة لإثبات الوجود والتحرر واستقلالية الذات ،بالإضافة إلى غريزة حب الظهور ،وكلها عوامل ساعدت المرأة ومكنتها من ولوج فضاءات العمل المختلفة.

كما أثبت فردينادر فيج "F.Z.Voig" : أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح **الضغط الانفعالي** لشعورها بالوحدة ،أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية[1].

وهذا ما نلاحظه في أرض الواقع اليوم من حيث وجود نسبة هامة من النساء العاملات لديهم أزواج أو معيلون ذوو مداخيل ،وهؤلاء قادرون على تحمل نفقات الأسرة والضروريات القصوى لها - بكل الأحوال.- وقد توجد أسباب أخرى غير مباشرة أو أسباب ثانوية تستدعي خروج المرأة للعمل مثل

[1] عباس محمود عوض ، المرجع نفسه ، ص 375 .

الإحساس بالملل والكآبة داخل البيت! والترويح عن النفس خاصة وإذا كانت المرأة قد أخذت **قسطا عاليا من الدراسة** والتكوين المهني ، فترى أن الزواج وإنجاب الأولاد قد حطم مستقبلها وضيّع أمالاها في تحقيق طموحاتها في أن تكون مدرسة أو مهندسة أو طبيبة أو موظفة ، وتنسى أو تتجاهل أن تعليمها لم يكن المقصد الأساس منه هو التوظيف ، **إنما المقصود منه تثقيف المرأة وتوعيتها لأجل أداء دورها الفطري وهو تربية الأولاد بغرض إنتاج جيل واع! " ، وادخار هذه الشهادات لنوائب الدهر من طلاق وترمل ونحوه** ،ولكن الصناعة والتعليم الأفضل والمؤهلات سحبت المرأة لمشاركة القوى العاملة ، ولهذا تأثير على الحياة الأسرية "[1]

2-الدوافع السياسية : في الجزائر أدت بعض الأحداث السياسية إلى تنامي ظاهرة العمالة النسائية ،ويأتي أهمها في ما يلي :

-أحداث العشرية السوداء ،وما خلفته من خسائر مادية وبشرية على الاقتصاد الوطني ،جعلت المرأة في مواجهة ضغط واحتياجات أفراد الأسرة وخاصة الأرامل وضحايا الإرهاب،ويحيلنا هذا الموضوع إلى التفكير في سياق اجتماعي متميّز أبدت فيه النساء الجزائريات إصرارا على أداء دورهن كعاملات وموظفات يعملن معلمات، موظفات ،خياطات ، مزارعات ، حلاقات .

-تغلغل التيار الفرانكو إسلامي في الجزائر ،على حساب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وانحسار المد الصحوي ،وخطورة هؤلاء تكمن في قدرتهم على المتاجرة بالمبادئ والقيم ،فهم مع نوفمبر ومع الشهداء ومع "الثوابت" إن كانت هذه الثوابت تخدم مصالحهم الضيقة ،أما إذا مست هذه "الثوابت" مصالحهم ثاروا عليها ، و رمو بها عرض الحائط ...إنهم بكلمة واحدة يبحثون عن إسلام أوربي[2].

---

[1] خليجة محمد صالح ، دور المرأة المسلمة في مواجهة تحديات العولمة ، ورقة العمل رقم 15 ، ملتقى العلماء العالمي ، بوتراجاية ، ماليزيا ، 10 -12 جويلية 2003 ،ص 4 .

[2] أبو جرة سلطاني ، قشور الصراع في الجزائر، دار الكتب ،الجزائر،1996 ،ص 107

-الضغط السياسي للدول الغربية والمنظمات الدولية المطبق على الحكومات الجزائرية في هذا السياق لتطبيق برامج التنمية المستدامة الخاصة بالمرأة.

3-الدوافع الاقتصادية :

- تمويل المنظمات الدولية والدول الكبرى برامج التنمية المستدامة الخاصة بالمرأة المسطرة من طرف الهيئات الغربية، والتي تم اعتمادها من قبل الحكومة ، وسنأتي على شرح هذا العنصر بإسهاب لاحقا.

-الحاجة الاقتصادية للمرأة في حد ذاتها وعدم وجود من يعولها.

-التطور التكنولوجي :وفر للمرأة تكنولوجيات حديثة لخدمات البيت كآلات غسيل الملابس و الصحون ، وغيرها مما عوض القوة الجسدية التي كانت تبذلها ، وخلق مزيدا من وقت فراغ لا تجد فيه ما تشغله[1] **وهذا ليس صحيحاً إن المرأة ليس لديها وقت فراغ كبير** ، بل هي مشغولة بأمور منزلها -كما ذكرت والزعم بأن لديها وقت فراغ كبير ليس الحل الوحيد لشغله هو العمل المجهد اليومي خارج البيت الذي يستغرق أكثر من ست ساعات يومياً ،بل إن هذا هو الظلم بعينه، بل علينا أن نوجد أعمالاً ذات ثمار عظيمة ، وجهد أقل ، وأكثر مناسبة للمرأة ، ومن ذلك : الخياطة ، الغزل والحياكة والنسيج والاقتصاد المنزلي , فقد عرفت هذه الأعمال منذ القدم تقول عائشة رضي الله عنها (المغزل في يد المرأة كالسيف في يد المجاهد) وكانت أم سفيان الثوري تقول له : (يا بني اطلب العلم وأنا أكفيك بمغزلي)، إن هذه الخبرات يمكن توارثها , بما يكسب الأجيال خبرة متنامية ويحقق لهم مزية إنتاجية ، كما نلاحظ في بعض المجتمعات كصناعة السجاد في إيران وكشمير والتي تتم يدوياً وفي المنازل. وغالباً ما تكون هذه الصناعات متقنة ومرتفعة الثمن والطلب عليها كبير. بالإضافة إلى تلك الأعمال المدرة للربح المادي نجد العمل التطوعي الخيري النسائي

[1] إبراهيم بن المبارك الجوير،عمل المرأة في المنزل و خارجه، الطبعة الأولى ،الرياض ، 1995،ص38 .

كالدور النسائية لتحفيظ القرآن الكريم ، فهي من الأمور التي تشغل وقت المرأة وتؤدي ثماراً عظيمة إضافة إلى انتفاء الضرر الديني والأخلاقي جراء الخروج اليومي للشارع والاختلاط بالرجال[1].

-الرغبة في ضمان المستوى المعيشي عن طريق الحاجة إلى دخل المرأة من قبل الرجل ،بدل البحث والاجتهاد في الحصول على مصادر أخرى للرزق أو الاقتناع بما لديه، وعند النظر إلى العائد المادي المتمثل في دخل المرأة ينبغي أن نأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة أو المضيعة والمتمثلة في أجور الخدم والسائقين ومصاريف المربيات ودور الحضانة , والطعام المجهز خارج المنزل , ونفقات مكافحة الأمراض الإجتماعية وتأهيل الشباب الضائع الناجم عن انصراف النساء للعمل الخارجي وإلهائهن عن تربية النشأ ،مما يعني أن الصافي الناتج لا يقابل سلبيات خروج المرأة للعمل ويرجع بعضهم الزيادة في تشغيل النساء إلى ارتفاع تكاليف الحياة , والرغبة في رفع مستوى المعيشة وظهور الآلات المنزلية الحديثة التي سهلت عمل البيت إضافة إلى ارتفع مستويات التعليم , وظهور الخدمات التي تساعد على خروج المرأة كدور الحضانة والمطاعم والنقل[2].والواقع أنه إلى اليوم عجزت المنظمات حتى الدولية عن تحقيق المساواة العملية في الأجور بين الرجل والمرأة , فرجال الأعمال والمؤسسات يرفضون تلك المساواة بمنطق الإنتاج الاقتصادي.

-رغبة المرأة في الكسب المادي والاستقلال الاقتصادي:وقد أدى خروج المرأة للعمل واستقلالها الاقتصادي لعديد المشاكل الزوجية ؛ فقد كانت المرأة تعتمد على زوجها اقتصادياً فتتأقلم مع المشاكل وتصبر لتستمر حياتها معه ، أما اليوم فالمرأة كل أملها أن تبني مستقبلها المادي.

---

[1] زيد بن محمد الرماني ، إضراب العمال ....السبب في عمل المرأة ، مقال بدون سنة نشر ، ص 02 .

[2] فريدة صادق زوزو ، أثر عمل المرأة خارج البيت على إستقرار بيت الزوجية (ماليزيا نموذجا) ، المؤتمر الدولي عن ظاهرة الطلاق : الأسباب ، الآثار و العلاج ، جامعة الإمارات ، 21-22 / ..../2004 ، ص 09

وبالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية المترتبة على خروج المرأة للعمل ، فلم تعد هناك الثقة والشعور بالأمان بين الزوجين ، خاصة المرأة ، فالمرأة أصبح كل أملها تأمين نفسها اقتصاديا بعد أن كان زوجها كل حياتها، الطموحات المادية ؛ فالكماليات أصبحت أساسيات في حياة كل أسرة اليوم[1].

-الرغبة في تحقيق الرفاهية وتأمين المستقبل والتطلع لمستوى معيشي أفضل للأسرة والزيادة في نفقات المعيشة ،حيث دفع هذا الأمر بالمرأة إلى النزول إلى ميدان العمل للمشاركة في إعالة الأسرة،ومساعدة الزوج في تحمل مسؤوليات المعيشة ،وبما أن الحياة الحضرية تتطور فيها السلع والخدمات بشكل مستمر ،فإن دخل الأسرة مهما ناله من تحسين أو زيادة ،لا يمكن أن يفي بهذه المطالب المتجددة ،وهكذا أصبحت الأسرة الحضرية تتجه نحو الاستهلاك المتزايد ،وأصبحت ظاهرة الاستهلاك من الظواهر التي تهدد الأسرة دائما بالاستدانة واستنفاذ مدخراتها أولا بأول.و تدفع أغلبية النساء العاملات جزءا ليس بالهين من رواتبهن لدور الحضانة واستجلاب العمالة والمربيات ،ليقمن بالعمل مكانهن في المنزل ،بالإضافة إلى الإنفاق المتزايد على الثياب والزينة والمجوهرات،و الركض خلف الموضة وتحقيق الكمال الجسماني،بل وحتى شراء السيارات[2].

-الرغبة في تحقيق بعض الكماليات للوصول إلى مكانة اجتماعية أرقى في مفهوم بعض الأسر[3].

[1] فريدة صادق زوزو ، المرجع نفسه ، ص 09

[2] عبد العظيم أنفالوس، التفصيل في عمل المرأة بين التحريم و التحليل ،دراسات شرعية فقه وأصوله،2014، بدون صفحة.

[3] إبراهيم بن المبارك الجوير ، مرجع سابق ، ص 39

ثانيا :الاطار المفاهيمي للجندر والتمكين الاقتصادي

عندما نتناول برامج التنمية الدولية والخاصة بالمرأة ،نجد أن الدول الإسلامية بعد الضغوط الشديدة التي واجهتها من طرف المنظمات الدولية لاعتماد مجموعات البرامج والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بقضايا المرأة ، تحولت التدخلات الأجنبية في مجالات المرأة إلى ظاهرة بدت أقرب إلى الإستراتيجية السوسيواقتصادية ،التي **تتفق مع أهداف مراكز صنع القرار السياسي لدى القوى العظمى** ، بعد أن تجسدت تلك التدخلات في مبادرة حول الشراكات والتنمية الاقتصادية تضمنت إشارات واضحة إلى **ضرورة تغيير وضع المرأة المسلمة** ،وتوجيه الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني في هذا السياق ،**وقد أطلقت هيئة الأمم المتحدة في السنوات العشرة الماضية مفهوم "التنمية المستدامة"شعارا لتمويل بعض البرامج والخطط في الدول النامية** وفرضت مجموعة من المفاهيم والآليات لتحقيق التنمية في هذه الدول،**وأهم هذه المفاهيم نجد :الجندر (النوع الاجتماعي)، التمكين الاقتصادي ، الصحة الإنجابية.**

1-تعريف الجندر Gander [1]: يقصد بالنوع الاجتماعي (Gander) مجموعة من السلوكيات والمفاهيم مرتبطة بالإناث والذكور ينشئها وينشرها المجتمع ، وأن كل المجتمعات الثقافية تحول الفروقات البيولوجية بين الإناث والذكور إلى مجموعة من المفاهيم حول التفرقة والنشاطات التي تعتبر ملائمة.كما ترى فلسفة الجندر أن التقسيمات والأدوار المنوطة بالرجل والمرأة ، وكذلك الفروق بينهما من ثقافة

[1] إبراهيم بن المبارك الجوير ، مرجع سابق ، ص 38

المجتمع وأفكاره السائدة ، ويمكن تغيير هذه الأدوار وإلغاؤها تماماً ، بحيث يمكن للمرأة أن تقوم بأدوار الرجل ، ويمكن للرجل أن يقوم بأدوار المرأة ، وهذا يعني أن فلسفة الجندر تتنكر لتأثير الفروق البيولوجية الفطرية في تحديد أدوار الرجال والنساء.وخلاصة الأمر أن الفلسفة الجندرية تسعي إلى تماثل كامل بين الذكر والأنثى ، وترفض الاعتراف بوجود الفروق ، وترفض التقسيمات حتى التي يمكن أن تستند إلى أصل الخلق والفطرة .

والجندر هي منظومة فلسفية اجتماعية واقتصادية متكاملة من القيم الغربية على مجتمعنا الإسلامي تهدف إلى إلغاء كافة الفروق بين الرجل والمرأة والتعامل مع البشر على أنهم نوع من المخلوقات المتساوية في كل شيء من الخصائص والمقومات ، وهذا النوع الإنساني في مقابل الحيوان والنبات. فالداعون إلى (الجندر) يعتبرون أن الفوارق التشريحية والفوارق بين وظائف الأعضاء و الهرمونات بين الرجل والمرأة لم تعد ذات قيمة ، وأنه يمكن تخطيها واعتبارها غير مؤثرة !! فهؤلاء لا يدعون إلى مجرد المساواة بين الرجل والمرأة ، بل يدعون إلى إلغاء الفروق بينهما وعدم اعتبارها ، بل واستغناء كل منهما عن الآخر اجتماعيا واقتصاديا ، فلا تكامل بين الرجل والمرأة ، ولا افتقار لأحدهما إلى الآخر لا في الجانب الاقتصادي ولا الاجتماعي ولا الجنسي ، والحقيقة أن هذه الدعوة تهدف أول ما تهدف إلى هدم الكيان الأسري وتدمير المجتمع.

2-تعريف التمكين الاقتصاديEmpowerment [1]:

*يقوم مفهوم تمكين المرأة على نزعة فردانية أنانية ، وهي فلسفة تتصادم مع مفاهيم التسامح والإيثار والتضحية ، وتقوم بتسطيح هذه المفاهيم والحطِّ منها ؛ باعتبارها مفاهيمَ ساذجة وغير واقعية ، وتَنِمُّ عن ضَعف وقلة حِيلة ، لذلك فالمطلوب من المرأة - وَفق هذا المفهوم - أن تمكِّن لنفسها حتى ولو كان على حساب زوجها وأُسرتها ، وأطفالها وبيتها ، بغض النظر عن أي اعتبارات أو أي ملابسات أُسرية أو مجتمعية أو ثقافية ، والمعنى الظاهري للتمكين هو أن تأخذ المرأة فرصتها في التنمية ، ولكن المعني الإنجليزي الوارد في وثائق الجندر لا يحمل هذا المعنى، بل إن كلمة تمكين في اللغة العربية ترجمتها في اللغة الإنجليزية هو**Enabling** ، أما كلمة **Empowerment** المذكورة في النصوص والوثائق للأمم المتحدة ، مشتقة من كلمةpower (قوة) فهي تعني وَفق مفهومهم (التقوية والتسلط والتسويد)..؛

* أصبح مفهوم التمكين الاقتصادي المرأة من المفاهيم الشائعة ، وخاصة في مجال التنمية ، وفي كتابات المرأة ؛ حيث حلَّ مفهوم التمكين جوهريًّا - سواء في مناقشة السياسات ، أو البرامج - محلَّ مفاهيم النهوض والرفاهية ، ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية ، وشكَّل أحد المفاهيم الرئيسة في المؤتمرات المحلية والدولية.

برز شعار أو مصطلح" تمكين المرأة "في المحافل النسائية على مستوى عالمنا العربي والإسلامي ، كنتيجة طبيعية للسجال الذي دار ويدور مع كل مؤتمر أو منتدى ، يتناول قضايا المرأة في عالمنا العربي والإسلامي ، أو حتى على المستوى العالمي ،

[1] أحمد ابراهيم خضر ، حقيقة مفهوم تمكين المرأة ، 2012،بدون صفحة.

والذي اتضح جليًّا في مؤتمر بكين +5 ومؤتمر بكين + 10 ، وقد تأصَّل هذا المصطلح عمليًّا عام 1985م من خلال لقاء مجموعةDAWN ، وهي الاسم المختصر للتنمية البديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد.

*عاد مفهوم التمكين في عقد التسعينيات بقوة أثر إعلان الحكومات في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في 1994م ، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995م بإزالة كافة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي ؛ لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية ، وتضمن المؤتمر العديد من البنود التي تؤكد تمكين المرأة ؛ منها : المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والتدريب والمعرفة التي تعزز المكانة الاقتصادية للمرأة.

* لا يتم تمكين المرأة وَفق أجندة) الجندر (واتفاقيات الأمم المتحدة ، من خلال إعطائها الكفاءة اللازمة ، وتوفير الفرص الحقيقية ؛ لتحقيق ما تطمَح له من تقدُّم علمي ومهني ، يخدم دورها الأسري والاجتماعي ، ولا يتعارض مع تشريعات دينها ، ولكن نجده يتم هنا من خلال تطبيق (الحصص النسبي) تحت شعار النصف بالنصف 50/ 50 ؛ أي : نصف للرجل ، ونصف للمرأة في جميع مجالات العمل ، وبهذا يكون العد الإحصائي هو الهم الشاغل لهم ، وعلى أساسه يتم محاسبة وانتقاد كل دولة،ولا يهم عندهم أن تراعي هذه النسب ما هو المهم ، وما هو الأهم ، أو مدى تحقيقها للفائدة الاقتصادية والأمن التنموي للمرأة في سياق الأسرة والمجتمع.

*ويعني التمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية ، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة

السكان النشطين اقتصاديًّا من الجنسيين ، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور ، والداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة يؤكدون أن هذا لا يتحقق إلا إذا كان للمرأة دخل خاص منتظم ، واستخدموا في ذلك كافة وسائل الضغط المعنوي من صحافة وإعلام ، وأعمال درامية ومناهج دراسية ، ففي منهج الصف الأول الابتدائي في إحدى الدول العربية درس بعنوان" :أسرتي"، وهو الدرس الأول الذي يتلقاه الطفل الصغير ، وفيه يقوم طفل بالتعريف بأسرته ، ويقول:أبي معلم ، وأمي طبيبة ، ويبحث كل طفل ماذا يقول عن أمه ، وإلا فإنه يشعر أن أمه أقل من باقي الأمهات ، وهو ما تشعر به الأم المتفرغة لشؤون بيتها ، فهي مجرد ربَّة بيت ؛ أي : بلا عمل ، وهو ما يمثل ضغطًا نفسيًّا رهيبًا عليها ، وإن كان بشكل غير مباشر ، وكأن كل الجهود الضخمة التي تحملها على عاتقها لا تعني شيئًا ، واستخدام المناهج التعليمية لخدمة التمكين الاقتصادي للمرأة ، أمرٌ مقرر في جميع الاتفاقيات الدولية ، ومنصوص عليه في وثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

ثالثا : تطبيق برامج التنمية المستدامة الخاصة بالمرأة في العالم العربي

ويحيلنا الحديث عن هذا الموضوع البحث أولا عن الدوافع الرئيسية للمنضمات الدولية في تركيزها على التمكين الاقتصادي للمرأة ،وكون برامج التنمية الاقتصادية للمرأة تحظى بتمويل كبير في برامج التنمية الدولية في الدول الإسلامية ، نجد أن الأهداف الإستراتيجية الكبرى للدول الغربية تشكل الدافع الأهم وتنطلق من منطلق سياسي اقتصادي :- أن تأمين نجاح العولمة وسيادة النظام الليبيرالي ،هو أن يقضي على أي مدخل للمقاومة خصوصا النظام الأسري للدول الإسلامية ذلك

الحصن الحصين الذي ظل يدافع على الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع وذلك ب :[1]

1-تقليل النسل في دول العالم العربي والإسلامي :حيث نبه علماء الإحصاء السكاني -مثلما جاء في كتاب نساء العالم الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1995م-إلى خطورة تدني النمو السكاني في الغرب على التنمية المستقبلية خاصة وأن هذا التدني تقابله زيادة مطردة في النمو السكاني في الدول العربية والإسلامية[2]

وقد أعد قسم النهوض بالمرأة في هيئة الأمم المتحدة ورقة نوقشت في اجتماع خبراء تنظيم الأسرة الذي عقد في بنقلور فير الهند عام 1962م تقول الورقة "أن برامج تنظيم الأسرة الحالية لا تؤدي دورا فاعلا في تقليل النمو السكاني ،وإنه إذا أراد القائمون على هذه البرامج تقليل النمو السكاني على المدى البعيد فعليهم التركيز على تغيير الدور الحالي للمرأة في الأسرة والمجتمع وعليهم الحرص على تعليمها وتوظيفها في أعمال مأجورة ،وإن الإرادة السياسية لرفع مكانة المرأة هي العامل الهام في تقليل الخصوبة على المدى البعيد وتأخير سن الزواج ".

وقد أثبتت الإحصائيات التي أجرتها إحدى وكالات الأمم المتحدة في 40 دولة نامية أنه كلما كثر عدد النساء العاملات كلما قل مستوى الخصوبة في الدول فالتفرغ للعمل خارج المنزل ،وصعوبة التوفيق بين الإنجاب المتكرر الذي يشمل معانات العمل ورعاية الرضيع بالإضافة إلى أعباء البيت والعمل معا ، فالعاملات ينجبن عدد

[1] نورة بنت عبد الله بن عدوان ،عمل المرأة و الإستقلال الإقتصادي ، ندوة الأسرة بين القوانين الدولية و التشريعات الإسلامية ، 20-1425/03/21 ،ص3،4 .

[2] نورة بنت عدوان ،المرجع نفسه،ص3-4.

أقل من المتفرغات وإنهن لا يستخدمن الرضاعة الطبيعية كوسيلة لمنع الحمل طول غيابهن عن المنزل التي تحتوي مخاطر صحية كبيرة[1] .

وتفعيلا لهذه السياسات دعت الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW في أربعة من موادها (10،12،14،16) إلى تعميم استخدام موانع الحمل والترويج لها في الحاضر و الريف ، وقد بلغت عدد الفقرات المخالفة لأحكام الأسرة في الإسلام أو المتعارضة معها تعارضا شديدا ثمانية عشر بندا متفرق ضمن سبع مواد من الاتفاقية[2].

ما هي اتفاقية[3] CEDAW ؟ إن اتفاقية " القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "الصادرة عام 1979م. تتألف من ثلاثين مادة تتعلق بالمساواة في الحقوق بين المرأة والرجل ، في جميع الميادين المدنية والسياسية والثقافية ، بمعنى آخر أنها تدعو إلى عدم التمييز بين المرأة والرجل في مجالات العمل، فالمرأة تستطيع أن تقوم بكل الأعمال التي يقوم بها الرجل ، مهما كانت شاقة ، مما يعطيها الحق أن تحصل على فرص التوظيف والأجر نفسها التي يحصل عليها الرجل .

2-إضعاف الأسرة كمؤسسة اجتماعية :هناك العديد من البرامج الإقليمية الممولة من الجامعات والشركات والمؤسسات الغربية ، ومنها البرنامج الإقليمي المسمى"برنامج تمكين المرأة في الصحة الإنجابية " الذي ترعاه جونزهوبكنز الأمريكية حيث تقدم الدعم المالي والفني ،وقد نفذ البرنامج 35 مشروع في أقاليم مختلفة من الدول العربية ، وقد كثفت الدول الغربية والمنظمات الدولية نشاطها في مجال تحديد النسل في

[1] عواطف أبراهيم ،موقف الاسلام من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،1998م،مركز دراسات المرأة ،السودان

[2] مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة ،القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،1997،بدون صفحة.

[3] د- نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1426هـ.، 2006م. ص :07

الدول الإسلامية في السنوات العشرة الماضية على وجه الخصوص ويشكل ذلك اختراق كبير للمجتمعات العربية والإسلامية ومنها على سبيل المثال برنامج(CMC) وتتطلب طبيعته زيارات ميدانية مباشرة للأسر وأخذ معلومات تتعلق بمواضيع دقيقة وحساسة للغاية حول الأسرة ،ودخلها وعدد الأفراد العاطلين عن العمل فيها ،وعدد الإعاقات والعلاقات داخلها وهذه تشكل جهدا إستخباريا جبارا وتفصيل دقيق لا يمكن الحصول عليه بأي حال من الأحوال ،وتستخدم كمواد أولية عند مخططي الاستراتيجيات الغربيين[1].

3- استغناء المرأة عن الرجل :ويعتقد الباحثون أن التمويل الأجنبي المتزايد لبرامج المرأة في العالم العربي والإسلامي وما يمثله من تغيير في البنى الديموغرافية والقيم الثقافية والاجتماعية تسعى من خلاله الدول والجهات المانحة إلى السيطرة على القرار السياسي في هذه الدول ، واختراقها من طرف منظمات نسائية غير حكومية كوسيلة لتسهيل الوصول إلى المجتمع المحلي والعمل المباشر وجها لوجه مع النساء في قضايا المساواة وتحقيق التمكين والاستقلال الاقتصادي للمرأة وما يترتب عن ذلك من استغناء للمرأة عن الرجل وتبدد دوره،وقد أكد برتراند رسل : أن الأسرة انحلت باستخدام المرأة في الأعمال العامة وبين أن الاختيار الواقعي أظهر أن المرأة تتمرد على تقاليد الأخلاق المألوفة , وتأبى أن تظل وفية لزوجها إذا تحررت اقتصادياً[2].

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير الخاص تحت عنوان " دمج النساء في صلب قضيتي السكان والتنمية" بدون صفحة.

[2] زيد بن محمد الرماني ،مرجع سابق ، ص 2

رابعا :برامج التنمية المستدامة الخاصة بالمرأة في الجزائر

1-الإستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج النساء : 2010- 2014:[1] كان من أهداف هذه الإستراتيجية التي تمّ تبنّيها من طرف الحكومة في مارس 2010 إلى السماح للرجال و النساء من الاستفادة من سياسات وبرامج التنمية، خلال التأكيد على ضرورة تأهيل المرأة، و تهيئة المناخ الملائم من أجل التعاون بين المرأة و الرجل في اتخاذهم للقرارات التي تهمّهم جميعا.

2-برامج دعم قيادة المرأة و تجسيد مشاركتها في الحياة السياسية و في الحياة العامة[2]:

ويهدف حسب التقرير المقدم إلى لجنةCEDAW إلى تأهيل المرأة في المجال السياسي وفي الشأن العام، والعمل على إيجاد إستراتيجية ترمي إلى تكريس مكانة المرأة ومشاركتها سياسيا على المستوى الوطني والمحلي.

3- البرنامج المشترك من أجل مساواة الجندر واستقلالية المرأة : [3]انطلق هذا البرنامج في سبتمبر 2010 من أجل دعم "الجهود الحكومية بشأن المساواة" و تحسين شروط ولوج المرأة لعالم الشغل وتمكينها من الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال برامج التكوين والتعليم المخصصّة للنساء وذلك في إطار التعاون الدولي.الواقع أن الإستراتيجية والبرنامجين اللّذان تمّ اعتمادهما ، بإشراف من الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ، هم بمثابة استجابة لمقتضيات مرحلة أصبحت فيها قضايا المرأة من انشغالات "العولمة". كان لا بد من حراك يأخذ بتوصيات ، بل و

[1] بلقاسم بن زنين ،المرأة الجزائرية و التغيير ، مجلة إنسانيات الجزائرية ،السنة السادسة عشر ، عدد مزدوج 57-58،ديسمبر 2012، ص13-33

2 http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw

[3] بلقاسم بن زنين ، المرجع نفسه ،ص 05

إلزامات الهيئات الأممية المخّول لها باسم القانون الدولي الإشراف على مسائل ترقية حقوق المرأة. **ونجد ذلك واضحا حتّى في النصوص التي تمّ اعتمادها والتي تكرّس ، طوعا أو كرها ، خطط العمل المعدّة في هذا الإطارمن قبل هيئة الأم المتحدة ،ولمّا كانت السياسات العمومية كما عرّفها بعض المختصّين ليست إلاّ ما تختار الحكومات أن تفعله أو لا تفعله ، أو بمعنى آخر انجازات السلطات العمومية في المجتمع ، فإنها تُعبّر بجدّ عن كيفية تعامل هذه السلطات مع مسألة بعينها. و هكذا تعاملت الحكومات الجزائرية في سياساتها العمومية مع مسألة حقوق المرأة وفق ما تقتضيه العولمة ومقرّرات الندوات والبرامج والاستراتيجيات الدولية،** وأيضا ، وخاصة مع ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها الجزائر ، ولاسيما CEDAW. و السياسات العمومية في مسعاها لذلك قامت بطرح "الجندر" كآلية أو تقنية تستعمل من أجل إدراك الفروقات الموجودة بين الجنسين في مجالات شتّى. ولئن كان هذا الإجراء في حدّ ذاته مهمّا للسلطات أوّلا من أجل استكمال ما تم تبنّيه من برامج وإجراءات ، وللباحثين ثانيا من أجل الوقوف عند المتغيرات الحاصلة ودراستها ، فإنه أخذ في أغلب الأحيان شكل معاينة الحال (constat). في المقابل غلب على البرامج ، وكذلك التقارير المقدمة في شتى المناسبات ، و لاسيما عيد المرأة العالمي ، ولمختلف الجهات ، الدولية منها خاصّة ، الجانب الكمي. هكذا يظهر التركيز على ما يعتبر ايجابيا ويُنسب إلى جهود الحكومة كعدد المتمدرسات ، والمعلمات والعاملات في قطاع التعليم والصّحة والقضاء والإدارة ، وهي حقّا قطاعات سجّلت إدماج عدد كبير من النساء.

4-الآثار الاقتصادية لتطبيق برامج التنمية المستدامة الخاصة بالمرأة في الجزائر :

-الأعباء المالية الضخمة التي أصبح يتسبب فيها العنصر النسوي في الوظيف العمومي والمتعلقة أساسا بكثرة العطل المرضية التي أثقلت كاهل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث أصبحت تسعى الحكومة إلى الحد من هذه الظاهرة، باعتبار أن العنصر النسوي أصبح يشكل نسبة كبيرة من القوة العاملة في الجزائر وهو الأمر الذي أصبح يشكل هاجسا للشباب الراغب في الحصول على العمل.

-زيادة معدلات البطالة لدى الذكور : ينظر إلى عمل المرأة خارج المنزل بأنه يزيد من معدلات البطالة في المجتمع لدى الذكور, حيث تنافس المرأة في فرص العمل المتاحة , وخاصة في الأعمال التي قد يتداول فيها الجنسان, كالطب والهندسة والتعليم والإدارة و غيرها, ونظراً لطبيعة المرأة وتكوينها الجسدي , وخاصة في أثناء الحمل , تكون بحاجة إلى راحة فتعطى لها إجازات متفرقة مما يعطل العمل ويزيد في تكلفة الإنتاج وإلى تدني الإنتاجية ، وعدم تشغيل اليد العاملة المؤهلة والأكفأ لتولي المناصب , بالإضافة إلى أن المرأة العاملة تتزايد متطلباتها مما يؤثر على دخلها وقد ينعدم , أي أنه بالتالي لا فائدة اقتصادية من هذا العمل.

-تحديد النسل في الجزائر: حققت برامج التنظيم العائلي والصحة الإنجابية نتائج مطردة فيما يخص تنظيم النسل، **وقد هبط معدل الخصوبة سنة 2006 بـ 2.2 طفل لكل امرأة** وبهذا تكون نسبة النمو الديمغرافي قد انخفضت لتصل إلى 1.8%(2007) كما تقدر نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل بـ 80 %[1].

-اشتداد الفارق في توزيع الدخل بين الأسر الجزائرية وقدكشف تقرير للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تحت عنوان " تحديات امن الإنسان في البلدان العربية" عن

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ، التقرير نفسه ، ص 13

أن الثروة النفطية لدى البلدان العربية بما فيها الجزائر تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان واعتمد التقرير على معيارين في تحديد نسب الفقر المدقع :الأول المعيار الدولي والذي يحدد دولارين يوميا للفرد، ولكن التقرير مال أكثر للمعايير المحلية وخلص التقرير الى أن 65 مليون مواطن عربي يعيشون في حالة فقر بما يوازي 39.9 بالمائة من عدد السكان،

خامسا:الجدوى الاقتصادية لعمل المرأة وفق مفاهيم التنمية المستدامة الغربية

التنمية في المنظور الإسلامي تعنى بالإنسان ذكر أو أنثى وتعنى بالحياتين الدنيا والآخرة معا،ولا تجعل المادة هدفا لسعادته ،وتعنى بتحقيق التنمية المتوازنة في جميع الجوانب : التوازن بين التنمية المادية والتنمية الروحية والتنمية الاجتماعية وغيرها من جوانب التنمية التي تحفظ للفرد الرفاه والاستقرار وتحفظ الأسرة والمجتمع ، التنمية المتكاملة التي لا يطغى منها جانب على الآخر.

لقد قام أحد كتّاب الاقتصاد الإسلامي والذي عاش في أمريكا وإنجلترا فترة طويلة من الزمن وهو الدكتور يوسف خليفة اليوسف، أستاذ الاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة ،بدراسة عملية خلصت منها إلى[1]:"إن التنمية في المناهج الوضعية تقوم على تحقيق أكبر كمية من السلع والخدمات للفرد والمجتمع بصرف النظر عن النواحي الروحية والأخلاقية والإنسانية للإنسان ، فهذه التنمية ناقصة وليست شاملة ، إذ تركزت فقط على الجوانب المادية ، وترتب على تطبيق المفهوم السابق التفكك الأسري وضياع المودة والمحبة بين أفراد البيت والمجتمع ،وفقدت المرأة دورها في البناء وتكوين الأسرة والحفاظ على ترابطها ونجم على ذلك ، سوء تربية الأولاد وانحرافهم ،وارتفاع نسبة الطلاق كما أدى هذا إلى ظهور أجيال من الفتيان

[1] حسن حسين شحاتة ، الحقوق و المسؤوليات الإقتصادية للمرأة في الإسلام ، سلسلة دراسات و بحوث في الفكر الإقتصادي الإسلامي ، ص 13 .

والفتيات يدمنون الخمر ويتعاطون المخدرات ويمارسون الفاحشة ويرتكبون الجرائم ،ولا يحترمون آبائهم ولا أمهاتهم ،فهل هذه التنمية هي التنمية التي ننشدها ،بل وتنفق الدول الغربية وغيرها مئات المليارات لمعالجة الأمراض الإجتماعية الناجمة من خروج المرأة بدون ضوابط ولا ضروريات ،ومن خسائر خروج المرأة للعمل بدون ضوابط شرعية انتشار الزنا وزيادة عدد الأبناء غير الشرعيين ،وزيادة عدد المجرمين منهم ،وتفشي المخدرات وظهور الجنس الثالث،والتبذير في شراء أدوات التجميل والملابس الفاخرة المترفة ،وهذه الخسائر الإجتماعية والاقتصادية تقدر بمئات المليارات من الدولارات" ، ويخلص الكتاب إلى أن هذه الخسائر تفوق كثيرا الدولارات والدراهم التي تحصل عليها المرأة التي تخرج للعمل ، في ضوء هذا التحليل الاقتصادي الموضوعي، يظهر أن هذا المنهج الغربي لا يحقق التنمية الشاملة للمجتمع بل يحقق اضمحلالا خلقيا وسلوكيا وهذا ما نشاهده في تلك المجتمعات وهذا يخالف قيم وأخلاقيات وسلوكيات المجتمع الإسلامي ، ولا يغني هذا أن الإسلام يحرم على المرأة العمل بل أجاز ذلك بضوابط شرعية[1] نذكرها في ما يلي :

. شرط حاجة المجتمع إلى عملها وحاجتها للعمل وأحب أن أضبط هذه الحاجة للعمل بمصطلح الإلحاح المادي الناجم عن غياب المعيل أو وجوده وعدم قدرته على الإنفاق كليا أو جزئيا.

. شرط موافقة الزوج على عمل المرأة في المجالات الملائمة لها.

.شرط إمكانية التوازن بين متطلبات البيت ومتطلبات العمل .

.شرط تجنب الأعمال التي قد تحدث فيها الاختلاط مع الرجال.

.شرط تجنب الأعمال التي فيها مشقة ولا تناسب طبيعتها الفيزيولوجية .

.شرط الالتزام بالحجاب الشرعي الذي لا يشف ولا يصف وترك الزينة عند الخروج.

[1] حسن حسين شحاتة ، المرجع نفسه ، ص 14 (بتصرف)

سادسا : كيفية مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنهج الإسلامي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية من أجل الإشباع المادي والمعنوي،والروحي للإنسان في تنمية شاملة للمجتمع الإسلامي ،وتستطيع المرأة أن تساهم فيها على النحو التالي :

-تدبير شؤون المنزل، والقيام بالعديد من الأنشطة الإنتاجية داخل البيت ،وهذا الإنتاج له قيمة اقتصادية تساهم في زيادة الدخل القومي ،ومما يؤسف له عدم إدخال عمل المرأة في بيتها ضمن بنود الناتج الوطني الذي يعد تضليلاً في معايير قياس النشاط الاقتصادي , لأن عمل المرأة في بيتها هو إنتاج, ينبغي احتسابه في الناتج الوطني بتقدير أجر المثل[1].

-مسؤولية المرأة في وضع ميزانية البيت وذلك من خلال :

*تنمية إيرادات البيت من خلال تحويله إلى وحدة إنتاجية وخدمية قادرة على الكسب .

*ترشيد النفقات وتطبيق مبدأ التدبير والتصنيع داخل البيت ،بدلا من الشراء من الخارج جاهزا وفي ذلك الوفر الكثير .

*الموازنة بين الإيرادات والنفقات في ضوء فقه الأولويات وقوامه الوسطية والاعتدال في الإنفاق والأولويات الإسلامية في الإنفاق هي كالتالي :

1-الضروريات : وهي ما ينفق لقوام الناس ولا يمكن أن تستقيم الحياة بدونها ،مثل نفقات المأكل والمشرب والملبس والصحة والزواج والأمن والعلم.

2-الحاجيات : وهي ما ينفق على ما يحتاجه الناس لجعل حياتهم ميسرة ،وتخفيف مشاق الحياة ومتاعبها ،ولا ينفق على الحاجيات إلا بعد إستيفاء الضروريات .

[1] زيد بن محمد الرماني ،مرجع سابق ، ص 6

3-التحسينيات :وهي ماينفق لجعل الحياة رغدة طيبة ،وأحسن حال من حالة الضروريات والحاجيات ،وكله يتعلق بالمقاصد الشرعية، وبالتالي لا يحق للمرأة أن تنفق على التحسينيات إلا بعد إستيفاء نفقات الضروريات والحاجيات ، ويحرم الإنفاق على الترفيات والمظهريات لأنها من مظاهر التبذير والإسراف المنهي عنه شرعا، ولقوله صلى الله عليه وسلم أيضا« **قد أفلح من كان رزقه كفافا،و قنعه الله بما آتاه** »

*في حالة وجود عجز يجب تدبيره من خلال إعادة النظر في ترشيد أو تأجيل بعض النفقات.

*لا يكون الاقتراض الحسن إلا لتغطية النفقات الضرورية.

*الادخار لنوائب الزمن واستثماره الأموال المدخرة إستثمارا شرعيالقوله صلى الله عليه وسلم : « **رحم الله امرأ إكتسب طيبا وأنفق قصدا وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته** » وعلى المرأة أن تدخر في حالات الرخاء والسعة في الرزق لحالات الشدة لأن الفرد لايعلم ماذا يكسب غدا وهذا جلي في قوله تعالى: « **وماتدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي أرض تموت إن الله عليم خبير** » .

-مسؤولية المرأة عن الكسب الحلال الطيب :على المرأة أن تحرص على الكسب الحلال الطيب ، وتجنب زوجها الكسب الحرام الخبيث وتؤازره في ذلك .

- إن قيام المرأة بتربية أبنائها تربية روحية وعقلية وجسمية ،وعنايتها بزوجها يساعد على تكوين عائلة مرتبطة ومتكافلة تدعم مسيرة المجتمع وتطوره من خلال المساهمة الفاعلة المثمرة لأفرادها ، فالبيت الآمن المترابط هو أساس التنمية الاقتصادية .

-حماية المجتمع من الأمراض الإجتماعية وما تسببه من أعباء اقتصادية على ميزانية البيت والدولة فقيام المرأة بواجبها تجاه بيتها يوفر على المجتمع هذه الأعباء .

سابعا :ضوابط مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تقوم مشاركة المرأة في تنمية مجتمعها ،على مجموعة من المبادئ و الضوابط الإجتماعية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية ،وتتواءم مع مقتضيات العصر ومن أهمها[1] :

1-تقسيم العمل :فقد شاركت المرأة المسلمة في المجتمع الأول ولكن بقدر ،فالإسلام دين يتلاءم مع الفطرة ،و-(لا يكلف الله نفسا إلا وسعها)-،فكلف الرجل بالجهاد –مثلا- وأسقطه عن المرأة والإسلام كلف الرجل والمرأة بإقامة أركان الدين ،وأسقط البعض عن المرأة إسقاطا مؤقت وبعضها إسقاطا دائما ، وبهذا التقسيم يكون الإسلام قد وزع العمل بين الرجل والمرأة كل حسب قدرته ،وهذا ما تؤكده الدراسات الإجتماعية في الوقت الحاضر ،وتفسير الإسلام لهذا التقسيم أن الناس وإن كانوا متساويين في كرامتهم- كأسنان المشط – إلا أنهم مختلفون من حيث القدرات والمواهب والمقدرة الجسمية ،فالذي يصلح للقيام بعمل ما قد لا يصلح للقيام بعمل آخر ،فتخصيص بعض الأعمال للمرأة ،وتخصيص البعض الآخر للرجل ليس فيه انتقاص من قدر المرأة وكرامتها ،ولكنه تقسيم عادل يعد ضروريا لاستمرار المجتمع .

2-التخصص الوظيفي :إن المرأة تختلف عن الرجل من حيث التكوين البيولوجي وهذا بدوره يفرض أعمالا معينة تناسب كلا منهما ،فكما أن الرجال لا يصلحون – مثلا-للقيام بتربية الأطفال (حضانتهم ورضاعتهم)،فإن النساء لا يصلحن-أيضا- لقيادة المدرعات وإقامة الجسور وحفر المناجم وغيرها من الأعمال الشاقة ،فإن هذه المهن تتعارض مع طبيعة المرأة وفطرتها قبل أن تتعارض مع الإسلام وأحكامه ،فالإسلام لا يريد أن يرهق المرأة من أمرها عسرا.

[1] فؤاد عبد الكريم العبد الكريم ، عمل المرأة ، رؤية شرعية ، ص 6

3-إختلاف القدرات :نتج عن إختلاف التكوين البيولوجي للرجل والمرأة إختلاف في قدراتهم فبالرغم أن عقلية المرأة تقل عن عقلية الرجل إلا أنهم في أمر التعليم والتأهيل متساويان فكلاهما يحصل نصيبه من التعليم ،فيعد كلا منهما لما يناسبه من تخصصات ،فتلتحق المرأة بالتخصصات التي تعدها للتولي أعمال تتناسب مع طبيعتها الفطرية ،حيث يرتبط التعلم بنوع العمل الذي يعد له الفرد -في ضوء إحتياجات التنمية في أي مجتمع من المجتمعات - وهذا ما أكدته الدراسات التي أجريت على النساء في الدول المتقدمة(أمريكا،كندا،بريطانيا،اليابان)،حيث كان التحاقهن بالتخصصات المهنية والتقنية ضعيف جدا ،بعكس التخصصات النظرية والاجتماعية والخدمية،فقد كان عاليا ، بالرغم من الحرية والمساواة التامة التي تعيشها المرأة هناك،ولذا فإن الأمر يقتضي ضرورة إعادة النضر في خطط تعليم المرأة ،بحيث تتفق مع طبيعة المرأة من ناحية وظروف المجتمع واحتياجات التنمية من ناحية أخرى دون أي تعد على خصوصيات المرأة .

خاتمة:

وختاما خلصنا لجملة من النتائج وهي :

-مع تسليمنا بأهمية العمل المأجور بالنسبة للمرأة، إلا أنه **يصبح أقل جدوى كلما قلت حاجة المجتمع إليه وكلما تضاءل الإلحاح المادي** للمرأة عليه.

-برامج التنمية المستدامة الخاصة بتشغيل النساء المطبقة في الجزائر حاليا والمدعومة من طرف المنظمات الأممية والدول الغربية غير ناجعة ،وقد أدت إلى إرتفاع معدلات البطالة عموما والبطالة الذكورية خصوصا واشتداد حدة التفاوت في توزيع الدخول، وهي تركز على الجانب المادي ولا تخدم كثيرا الجانب الأسري الإجتماعي، **ولأنه مهما حاولت الدولة خلق مناصب عمل بمنطق برامج التنمية المستدامة ستجد نفسها لا محالة عاجزة عن تشغيل كل هذه القوة الهائلة من طلبات العمل .**

-تبني **الضوابط الشرعية** العامة لمشاركة المرأة في التنمية ،سيؤدي إلى المساهمة في النهوض بالاقتصاد ،وتخفيض معدل البطالة والتخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخول ،وذلك من خلال تقسيم العمل والتخصص ،**ومراعاة إختلاف القدرات واحتياجات المجتمع** ،والمساهمة في رفع الحرج عن الدولة بسبب عدم قدرتها على توظيف جميع هؤلاء الرجال والنساء ،

-خروج المرأة للعمل بدون ضوابط شرعية عن طريق التوظيف الخارجي المأجور **،سيؤدي إلى خسائر كثيرة ،تفوق كثيرا الدولارات والدنانير التي تحصل عليها من عملها المأجور** نتيجة للمشاكل الإجتماعية التي يفرزها هذا الخروج.

التوصيات :

-ضرورة توخي الحذر من النظام العالمي الجديد ،والذي تسيطر عليه الدول الغربية ،وتقوده المنظمات الدولية والجمعيات النسائية **والذي يستظهر التنمية ويبيت في باطنه دوافع أخرى** وذلك عن طريق المؤتمرات وبرامج التنمية والسكان والندوات .

-ضرورة **تبني صناع القرار للضوابط الشرعية العامة لمشاركة المرأة في التنمية** ،والذي سيؤدي إلى المساهمة في النهوض بالاقتصاد وتقليل البطالة وتخفيف التفاوت في توزيع الدخول والقضاء على المشاكل الإجتماعية، ويفضل في هذا المجال فصل أماكن عمل النساء عن أماكن عمل الرجال.

-ضرورة تغيير **هيكل التعليم والعمل النسائي من حيث عدد السنوات ومن حيث التخصصات، وفصل البنين عن البنات ،وكذا تعديل الهيكل الوظيفي النسوي بإيجاد أعمال ذات ساعات عمل أقل، وأكثر ملائمة للمرأة** وكذا إيجاد فرصة للدخول والخروج، في شكل توظيف جزئي أو وقتي، وفي هذه المسألة أقترح أن تكون مدة عمل المرأة نصف دوام ومدة ثلاث أيام من الأسبوع بنصف راتب الرجل،وذلك في الأعمال الإدارية ذات الطابع اليومي بحيث تختار المرأة عملها إما

أن يكون في نصف النهار الأول أو النصف الثاني تماشيا مع الدوام المدرسي لأطفالها ومهام البيت، أما في التعليم فيحسب عدد ساعات عمل المرأة وراتبها كذلك بالنصف من ساعات عمل الرجل وراتبه، ، فالمسؤولية أعظم من أن تقوم بها المرأة، وليس هذا تقليلاً من شأن المرأة ولكن لأن هذا الدور لم تخلق له المرأة، وإنما خلقت لأدوار أعظم، وهذا ليس موقفاً ضد المرأة ولكنه معها ؛ لأني أريدها أن تظل في بيتها، وأرجو أن لا أتهم بهذه التوصية بأني رجعية أو متخلفة، وأن يتقبل رأيي ، فأنا أريدها إن كانت غير متزوجة أن تظل في حاجة إلى الزواج والأولاد لتأمين مستقبلها المادي، وأما إن كانت متزوجة تكون زوجة حنوناً، وأماً عطوفاً، تقوم أغلب وقتها على رعاية أسرتها ودائما في حاجة إلى زوجها وغير مستغنية عنه.

-أما بالنسبة لنسب المواليد فإنه عادة ما تكون في الأسرة التي تعمل فيها المرأة أقل من تلك التي لا تعمل فيها المرأة، **وهذا غير مناسب اقتصاديا للتنمية ، ويؤدي لشيخوخة المجتمع وقلة الشباب،** ويلاحظ أن بعض المجتمعات تحتاج إلى زيادة سكانية, بل إن بعض الدول تشجع على زيادة النسل من خلال إعانات عن كل طفل في الأسرة، مما يؤدي بنا إلى **الدعوة لإعادة النظر إلى السياسة الديمغرافية** المطبقة في الجزائر، وتشجيع مكوث المرأة بالبيت للإنجاب من خلال الإعانات في ذات السياق.

-إدراج مادة **الاقتصاد المنزلي** في المناهج التعليمية الموجهة للبنات كضرورة لتوعية المرأة بمسؤوليتها في **وضع ميزانية البيت** مستقبلا ،و إضافة مقررات دراسية خاصة بالفتيات **لتعليمهن الصناعات المنزلية،** بهدف جعل المرأة منتجة في بيتها وتعليم الفتيات كيف يربين أطفالهن ويعلمهن الكلام والمشي والنظافة والعناية الصحية.

-تعليم الفتيات أن يحتفظن بكرامتهن وألا يخدعن بالأهواء والدعايات وألا يتبعن المظاهر والأزياء الأجنبية حتى لا يتبدد الدخل الوطني فيما لا طائل منه .

-التركيز على دور المرأة **كربة أسرة ومربية أجيال** وعنصر مهم من عناصر تقدم الوطن وتنميته إذا حسنت المرأة القيام بمسؤولياتها وواجباتها بكل جد والتزام.

-ضرورة التمسك بالإسلام **عقيدة وشرعا ومنهاجا** للحياة ،فهو الذي يعطي للمرأة حقها في حياة عزيزة مكرمة ومصونة ،وحقها في **المساواة مع الرجل في إطار طبيعتها وقدرتها** بأن تبدي رأيها بحرية في البيت ،والعمل والمجتمع ،وحقها في طلب العلم والعمل في إطار أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

وبهذا تشارك المرأة مشاركة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسعادة نفسها وأسرتها ومجتمعها.